مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

The degeneration of the grammatical branch from the original according to Ibn Malik in explaining the ease

Student: Sondos Othman Shehab,
Anbar University / College of Education for Human Sciences
son20h2020@uoanbar.edu.iq – 07800043775
Prof. A.M.D. Inad Mikhlif Mahbash
University of Anbar/College of Islamic Sciences
enad.mukhlef@uoanbar.edu.iq – 07811341964

Abstract : The differentiation between the original and the branch is one of the important issues in the distribution of tasks, Grammatical works, Rank, and the sufficiency of some vocabulary and structures by themselves, And the need of the other to other issues that took a wide space in this type of studies, the origin does not need anyone else, And it depends on itself, whether At the level of words or at the level of composition, As well as strength and weakness in the two advanced levels, The grammarians' statements that the origin is always strong, and the branch is on the contrary, and these two issues took from Ibn Malik a large space, and an unavoidable criterion in explaining the difference between the original and the branch, as well as the research In the issue of completeness and imperfection, Everything that is felt to be complete is an origin, and if others are lacking in it, It is a branch.

Keywords: (**decline, branch, Ibn Malik, explanation of facilitation**)

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

انحطاط الفرع النحوي عن الاصل عند ابن مالك في شرح التسهيل

سندس عثمان شهاب

جامعة الانبار/كلية التربية للعلوم الانسانية

son20h2020@uoanbar.edu.iq

07800043775

أ.م.د. عناد مخلف مهبش

جامعة الانبار/كلية العلوم الاسلامية

enad.mukhlef@uoanbar.edu.iq

07811341964

ملخص البحث

يُعدّ التفريق بين الاصل والفرع من المسائل المهمة في توزيع المهام والاعمال النحوية، والرتبة، واكتفاء بعض المفردات والتراكيب بنفسها، واحتياج الآخر، إلى غيره من المسائل التي أخذت حيزاً واسعا في هذا النوع من الدراسات، فالاصل لا يحتاج إلى غيره، وهو معتمد على نفسه سواء أكان على مستوى الالفاظ أم على مستوى التركيب، وكذلك القوة والضعف في المستويين المتقدمين، فعبارات النحاة أن الاصل دائما يكون قوياً، والفرع على العكس، وأخذت من ابن مالك حيزاً كبيراً، وكانت معياراً لا يغيب في بيان الفرق بين الاصل والفرع، فضلا عن البحث في مسألة التمام والنقص، فكل ما يُشعر أنه تامّ فهو أصل، وغيره إذا كان فيه نقصاً فيكون فرعاً، وهذه المعايير سليمة في بيان تأثير الاصل والفرع على النحو عموماً.

الكلمات المفتاحية: (انحطاط، الفرع، ابن مالك، شرح التسهيل)

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

انحطاط الفرع النحوي عن الاصل عند ابن مالك في شرح التسهيل

الطالبة: سندس عثمان شهاب
جامعة الانبار/كلية التربية للعلوم الانسانية

أ.م.د. عناد مخلف مهبش
جامعة الانبار/كلية العلوم الاسلامية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: فتُعدّ مسألة التقسيم العقلي أو الذهني للنحو العربي مسألة مهمة في توزيع القضايا النحوية على المستويين اللفظي والدلالي، وتوزيع المهام المترتبة على فهم الكلام المتكلم المسموع والمقروء كي يُفهَم مراده وتحقيق مطالبه، وجاءت مسائل الاصل والفرع إحدى هذه المسائل الذهنية التوزيعية لتترادف عليها بعض الامور والاحكام التي تخص ميدان البحث العميق غير الظاهر، قد لا يشعر به المتكلم أو السامع من أول وهلة .

وباعتبار ابن مالك أحد العلماء البارزين في النحو العربي تبيينًا وتصنيفًا جعل لمسألة الاصل والفرع حظًا في كتبه، ومسائله تفرقت كثيرًا، وقد أولى هذه المسألة اهتمامًا بالغًا، فهو لا يكاد يذكر بابًا في النحو العربي إلا و ذكر الاصل والفرع، وكذلك مسألة ان الفرع أقل شأنًا من الاصل، فنجد ابن مالك دائمًا ما يذكر أن الفروع تنحط عن الاصول، وهذا هو موضوع البحث، فالانحطاط له صور كثيره ستأتي في ثنايا البحث مشفوعة ببعض الامثلة التي ذكرها ابن مالك.

واقتضت طبيعة البحث أن نقسمه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الاول: الانحطاط بالنقص، والمبحث الثاني: الانحطاط بالضعف، والمبحث الثالث: الانحطاط بالاحتياج، وتتقدم هذه المباحث مقدمة وتمهيد، ومن بعدها قائمة بالمصادر والمراجع.

والله نسأل أن نكون موفقَين في هذا البحث، وأن يجعله في ميزاني حسناتنا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

والحمد لله رب العالمين حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه أجمعين ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

التمهيد: مفهوم الأصل والفرع والانحطاط:

الأصْل في اللغة: أسْفَل الشيء، جمعه أُصُوْل[١]، والأصْل: البداية، قال أبو هلال العسكري (ت بعد ٤٠٠هـ): ((وحقيقة أَصْل الشَيء عندي ما بُدئَ منه، ومن ثم يُقال: إنّ أَصْل الإنسان التُّرابُ، وأصْل هذا الحائِط حَجَرٌ واحد؛ لأنّه بُدئَ في بنيانِهِ بالحجر والأجُر))[٢].

ويأتي الأَصْل بمعنى البداية[٣]، والأَصْل الحَسَب[٤]، واسْتَأصَل الشيءُ: ثبت، والأَصيْل: الذي لا يَفْنى ولا يَزول[٥]، والأصيل العاقِل[٦].

وتُفضي أحرف الزيادة في مادة (أصل) إلى معانٍ أُخر، كالقطع، قال ابن منظور: ((اسْتَأصلَ القومَ: قُطِعَ أصلُهم))[٧].

وهذه المعاني تدل على (الثبات)، وهي: أسْفَل الشيء وأساسهُ، والأصيل الذي لا يُفنى ولا يزول، والعاقل الذي يكون رأيه راجحًا وثابتًا؛ لأنّه يصدر عن رؤية وبصيرة، وعلى (البداية والمنطلق)، كما في قول أبي هلال العسكري وكما في معنى الحسب الذي يرجع إليه الإنسان في مفاخره، وعلى (الاستئصال والقع)، والمعنيان (الثبات والبداية) يقتربان من معنى الأصل في الاصطلاح.

(١) يُنظر: العين: ١٥٦/٧ مادة (أصل)، لسان العرب: ١٦/١١.

(٢) الفروق اللغوية: ١٣٤.

(٣) يُنظر: معجم مقاييس اللغة: ١٠٩/١ مادة (أصل).

(٤) يُنظر: لسان العرب: ١٧/١١ مادة (أصل).

(٥) يُنظر: العين: ١٥٦/٧ مادة (أصل)، لسان العرب: ١٦/١١ مادة (أصل).

(٦) يُنظر: العين: ١٦/١١ مادة (أصل).

(٧) يُنظر: لسان العرب: ١٦/١١ مادة (أصل).

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

والفَرْع في اللغة: أَعْلى الشيء، وَجَمْعُه فُرُوْع[١]، والفُرُوْع الصُعُود[٢]، والفارع: المُرْتَفِع من الأرض[٣]، ورَجُل أَفْرَعَ: كَثيرِ الشّعْرِ[٤]، وفَرْع القوم شَريفُهم[٥]، ويطلق الفرع على الأول من نتاج الإبل[٦].

والتَفْريعْ: التَفْريْق، فَرّعَ بين القوم، أي: فَرّق[٧].

ويُستخلص من ذلك معنى مشترك هو (العُلَوّ والارْتفاع)، كما تدل عليه (فَرْع، وفُروع، وفارِع، فَرَّع القوم).

والمعنى الآخر (الكَثْرة) كما في (رَجلٍ أفرع)، وهذان المعنيان بعيدان عن معنى الفرع اصطلاحًا.

والأصل والفرع في اصطلاح النّحاة يطلقان ويُراد بهما: القاعدة الأصلية، والقاعدة الفرعية[٨]، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ)، في كلامه على همزة الاستفهام: ((وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كمال جاز ذلك في هلاّ؛ وذلك لأنّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره))[٩].

فالقاعدة الأصلية في الاستفهام أن يكون بالهمزة، وهو ما عبّر عنه سيبويه بأنّه (الأصل)، والاستفهام بغير الهمزة يُعدُّ فرعًا.

ونقل الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) عن البصريين أنّ: ((المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبُنيت... فكلّ اسم رأيته معربًا فهو على أصله، وكل اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله، وكل فعل رأيته مبنيًا فهو على أصله، وكل فعل رأيته معربًا فقد خرج عن أصله، والحروف كلّها مبنية على أصولها))[١٠].

---

(١) يُنظر: العين: ١٢٦/٢ مادة (فرع).

(٢) يُنظر: المصدر نفسه.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١٢٧/٢ مادة (فرع).

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ١٢٦/٢ مادة (فرع).

(٥) يُنظر: لسان العرب: ٢٤٨/٨ مادة (فرع).

(٦) يُنظر: المصدر نفسه.

(٧) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٥٠/٨ مادة (فرع).

(٨) يُنظر: الكليات: ٨٧ مادة (أصل).

(٩) يُنظر: الكتاب: ٩٩/١.

(١٠) الإيضاح في علل النحو: ٧٧.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

فالقاعدة الأصلية في الأسماء: أن تكون معربة، وفي الأفعال والحروف: أن تكون مبنية، والفرع فيها: أن تأتي الأسماء مبنية والأفعال معربة، أي: خارجة عن القاعدة الأصلية.

فالأصل على ما تقدم: ((هو مفهوم ذهني مجرد اجترحه النّحاة ليكون قاعدة تبنى عليها المسائل الفقهية النحوية، إذ الأصل (أوّل يبنى عليه ثانٍ)))[١].

أما الفرع: فهو خارج عن هذه القاعدة على سبيل التفريع والبناء، لا على سبيل حذف القاعدة الأصلية والتعارض معها، فالفرع يُبنى على الأصل، أو ((ثانٍ يُبنى على أول))[٢].

فمدار الأصلية والفرعية مرتبط بمدى انطباق القاعدة على مصادقيها، فإذا انطبقت القاعدة على جميع مصادقيها فهو الأصل، وإذا اقتصر الانطباق على بعض هذه المصاديق فهو الفرع، مثال ذلك: أنّ الإعراب في الأسماء منطبق على أغلب مصادقيه، إذ أغلب الأسماء معربة فهي أصل، أما الأفعال فيقتصر الإعراب على بعضها وهو المضارع، ومن ثم فهي فرع في الإعراب على الأسماء، وربما استعملت مصطلحات أخرى تقترب من مفاهيمها من الأصل، ومن هذه المصطلحات: (الحدّ)، كقول سيبويه: ((الحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمِل))[٣]، أي: الأصل أن يكون الفعل مبتدأ وعلّق محقق الكتاب على هذا النص بأنّ سيبويه كان يقصد أنّ الأصل أن يكون الفعل مقدمًا ومبتدأً به[٤].

الحَطُّ لغة: وضع الأحمال عن الدواب، والحَطُّ: الحَدْرُ مِنَ العُلوِ، وحَطّه يَحطّه حَطًا فانْحَطَ[٥]، قال امرؤ القيس[٦]:

مِكَرٍ مِفرٍ مُقبلٍ مُدبرٍ معاً كجلمود صخرٍ حطهُ السيلُ من عَلِ

وحَطَّ الله عنه وزره: وَضَعَه[٧].

(١) الحدود في النحو، ويُنظر: التعريفات: ٢٢.
(٢) الحدود: ٤٢، ويُنظر: التعريفات: ١٤٥.
(٣) الكتاب: ١/١٢٠.
(٤) يُنظر: الكتاب: ١/١٢٠.
(٥) لسان العرب: ٢٩/٢٧٢ مادة (حطط).
(٦) ديوان امرئ القيس: ١٩.
(٧) لسان العرب: ٢٩/٢٧٣ مادة (حطط).

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

وحِطّةٌ في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾[١] كلمة لو قالها بنو اسرائيل لحطّت عنهم أوزارهم، وهي (فِعلة) مَن حَطَّ الشيء يَحطُّه إذا أنْزَلَه وألْقاه.

وحَطّ السعر – يَحُطُّ حَطًّا وحَطُوطًا: رَخُص، وكذلك انْحَطّ حَطُوطًا، والحَطِيْطَة: ما يُحَطُّ من جملة الحساب فينقص منه، الحُطّة: نقصان المرتبة[٢].

فالوضع، والحدر، والإنزال، والإلقاء، والرخص، والنقصان، كلها معانٍ متقاربة تدل على الانتقال من حالة معينة إلى حالة أدنى منها.

أما في الاصطلاح: فليس ثمة حدّ يبين مفهوم الانحطاط، مع انشغال النّحاة به، إذ تداولوه بكثرة[٣]، ولا سيما في حديثهم عن الأصل والفرع.

قال الأنباري: ((الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول))[٤].

وقد يرد هذا المصطلح بصيغة اسم المفعول، قال ابن يعيش: ((الفروع أبدًا مُنْحَطّة عن درجات الأصول))[٥].

إنّ استعمال النّحاة لمصطلح الحط والانحطاط يدل على أنّ مفهومه الاصطلاحي لم يخرج عن معناه اللغوي، إذ غالبًا ما يستعمل مع (الدرجة)، أو (الدرجات)، فالمراد من الانحطاط في استعمال النّحاة هو المراد من مادة (حطط) لغة وتصريفاتها.

وهذا ما يؤكده قول ابن منظور السابق من أنّ أحد معاني مادة (حطط): نقصان المرتبة، ومن ثم أفاد معنى الانحطاط لغة في فهم مراد النّحاة منه حين يخصون الفرع بأنّه منحط عن الأصل.

ويبدو أنّ خصيصة الانحطاط رسمت قدمها في الفروع، وأخذ النّحاة يعتمدونها في كل مسألة تكون مثار جدل، ليطلقوا عليها أنّها فرع، والفرع يجب أن ينحط عن الأصل.

---

(١) سورة البقرة من الآية: ٥٨.

(٢) لسان العرب: ٢٩/٢٧٣– ٢٧٥ مادة (حطط).

(٣) الكتاب: ٣/٣٠١، معاني القرآن، للفراء: ١/٣٨.

(٤) الإنصاف: ١/٢٢٩ مسالة (٢٧)، ويُنظر: نفسه: ١/٦٠ مسألة (٨).

(٥) شرح المفصل: ١/١١٧.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

ولما كانت فكرة الانحطاط بهذه الدرجة من الرسوخ والثبات في المدونة النحوية، فإنّ النحوي قد يستغني عن التعبير عنها صراحة، ويلجأ إلى استعمال عبارات ومصطلحات أخرى تشعر بأنّ الفرع ينحط عن الأصل وينقص عن درجة، ومن ذلك منعهم التسوية بين الأصل والفرع(١).

إنّ مسألة تفوق الأصل واختصاصه بميزات وسمات دون الفرع لم تقتصر على النحو فحسب، بل هي جزء من سمة عامة خلعها الفكر اللغوي العربي على كل أصل وفرع، بصرف النظر عن الحقل الذي ينتميان إليه(٢).

أما ابن مالك فلم يكن بدعًا من النّحاة، بل كان على وعي تام بأنّ الانحطاط خصيصة ملازمة للفرع، لذا فإنّه كثيرًا ما يستعين بهذه الخصيصة في توجيه مسائل النحو.

ويتبين اهتمامه بذلك في مجموعة من المظاهر التي تدل بشكل أو بآخر على انحطاط الفرع عن الأصل، وهذه المظاهر متمثلة بمباحث هذا المبحث، وكالآتي:

المبحث الأول: الانحطاط بالضعف(٣):

يقصد بهذه القاعدة أنّ الفرع وإن حمل على الأصل فأخذ حكمه، لكن يبقى الأصل ينماز بميزات لا يصل إليها الفرع؛ وذلك للتأكيد على فوقية الأصل ودونية الفرع، فضعف الفرع من المظاهر المميزة له، إذ ينحط عن الأصل بسبب ضعفه، مثال ذلك: ما نقله السيوطي عن النّحاس في (التعليقة)، إذ قال: ((إنّما اختص الجر بالأسماء لأنّه لو دخل على الأفعال وقد دخلها الرفع والنصب والجزم وهي فرع الإعراب على الأسماء لكان الفرع أكثر تصرفًا في الإعراب من الأصل والفروع أبدًا تنحط عن الأصول في التصرف لا تزيد عليها، فمنع الجر ذلك))(٤).

---

(١) يُنظر: الإنصاف: ١/٥٩– ٦٠ مسألة (٨)، ١/٢٢٩ مسألة (٢٧).

(٢) يُنظر: الإمتاع والمؤانسة: ٢/١٣٢.

(٣) هنا المقصود بالانحطاط بالضعف، أن الفرع يكون أضعف من الاصل فيحدث عليه تغييرات كما في معمولي(إن) وأخواتها، فتقديم المنصوب على المرفوع خالف الافعال لتقوية عملها، فهي هنا شبهوها بالفعل المتعدي خاصة؛ لأن ما يطلب معمولين أقوى مما يطلب معمولاً واحداً.

(٤) الأشباه والنظائر: ١/٣١٤.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

وأيضًا (إنّ وأخواتها في العمل) بالأصل الذي هو (الأفعال) لمشابهة بينهما، تتمثل في: الاختصاص بالأسماء والبناء على الفتح كالفعل الماضي، واتصال الضمير المنصوب بها، نحو: سامحه، أنني، وكذا عدد حروفها أكثر من اثنين، فنصبت المبتدأ ورفعت الخبر، فأشبهت الأفعال التي تقدم فيها المفعول به على الفاعل، وأوجبوا تقديم اسمها المنصوب تنبيهًا على فرعيتها، قال ابن يعيش: ((وإنّما قدم المنصوب فيها على المرفوع فرقًا بينها وبين الفعل، فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب، إذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول، وهذه الحروف لما كانت في العمل فروعًا على الأفعال ومحمولة عليها جعلت دومًا بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع حطًا لها عن درجة الأفعال إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل أصل))[١].

ويرى ابن يعيش أنّ سبب تقديم منصوب إن المشبهة بالفعل على مرفوعها هو: حطها عن درجة الأفعال في العمل، ففي الأفعال يقدم المرفوع على المنصوب في الأصل، كتقديم الفاعل على المفعول به، بينما تقديم المنصوب على المرفوع فرع.

أما الكوفيون فيرون أنّها فرع ومنحطة عن أصل الفعل كذلك، لكن خالفوا البصريين بأنّ عملها كان في الجزء الأول فقط، أي: في الاسم فنصبته، أما المرفوع فهو باقٍ على حاله قبل دخول (إن) عليه[٢].

أما ابن مالك في شرحه فقد جعل من هذا الانحطاط والضعف سمة مميزة لبعض الفروع، ففي كلامه في عمل الحروف المشبهة بالفعل عكس عمل (كان) حين قال: ((إنّ هذه الأحرف لما كانت فروع (كان) في عمل الرفع والنصب، قدم معهن النصب على الفرع تنبيهًا على الفرعية؛ لأنّ الأصل تقديم الرفع))[٣]، فالمعيار هنا تشبيهها بالأفعال المتعدية خاصة، وحتى تنماز عنها قُدِّم هنا المنصوب على المرفوع في الحكم ليبيّن ضعفها.

ومن عناية ابن مالك بمنع ترجح الفروع على الأصول ما جاء في رده مذهب الأخفش الذي يجيز دخول لام الابتداء على معمول الفعل الماضي مقدمًا عليه، وسبب المنع يتمثل في أن: ((دخول اللام على معمول الخبر فرع دخولها على الخبر، فلو دخلت على معموله مع أنّها لا تدخل عليه بنفسه لزم ترجيح الفرع

(١) شرح المفصل: ١/١٠٢.
(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٥٩
(٣) شرح التسهيل: ٢/٨.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

على الأصل))[١]، والفكرة التي بنى ابن مالك مسألته عليها أن المعمول الخبر فيه ضعف وانحطاط عن الخبر نفسه.

فلما كان الأصل غير صالح لها، فلاحظ إذن لمعموله فيها، وإلّا لزم ترجيح الفرع على الأصل، وهو ممتنع في القياس الذي يدحض ما زعمه الأخفش، إذ إنّ ((دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع فرع من غير أصل؟))[٢]، فالأصل في لام الابتداء الواقعة بعد إن المكسورة، وفائدتها توكيد الكلام، أن لا تقع إلّا في الابتداء، ولما كان وجودها مع (إن) للغرض نفسه، لم يجز الجمع بينها وجعل وجود اللام في الخبر[٣].

ولهذه اللام بعد (إن) عدة مواضع، منها: الخبر، بشرطين، أحدهما: أن يكون مثبتًا، والثاني: ألا يكون ماضيًا متصرفًا ، عاريًا من (قد)[٤].

وإذا فقد الشرط الثاني امتنع دخول اللام على هذا الخبر، وهذا الذي ذكره ابن مالك في هذه المسألة مخالفًا فيه الأخفش.

قال ابن مالك: ((وأجاز الأخفش دخول هذه اللام على معمول الفعل الماضي مقدمًا عليه، نحو: إنّ زيدًا لطعامك أكل، ومنع ذلك أولى))[٥].

فلام التوكيد هذه لا تدخل على الماضي، وإن كان أول جزأي الجملة؛ لبعده عن مشابهة الاسم[٦]، ولأنه ليس المبتدأ في المعنى، ولا يشبهه ما هو المبتدأ في المعنى[٧].

ويكثر دخولها على الماضي إن كان مقرونًا بقد؛ لأنّها تقرب الماضي من الحال، مع تناسب معنى اللام وقد[٨]؛ لأنّهما يفيدان التأكيد والتحقيق.

---

(١) المصدر نفسه: ٢/٢٩، ٩٧.

(٢) التصريح: ٢/٥٣.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٣/١٤٦، المقتضب: ٢/٣٤٣، الأصول في النحو: ١/٢٣١.

(٤) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ١٣٠– ١٣٢.

(٥) شرح التسهيل: ٢/٢٩.

(٦) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/٣١٠.

(٧) يُنظر: شرح جمل الزجاجي: ١/٤٣٢.

(٨) يُنظر: شرح التسهيل: ٢/٢٨، شرح الرضي على الكافية: ٤/٣١٠.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

ويظهر الانحطاط بالضعف في مسألة: رفع نعت المنادى المضموم المضاف، فإنّ المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه[١]، لكن بعض النّحاة[٢] يرون جواز رفع نعت المنادى المضموم إذا كان مضافًا، وهذا الخلاف ذكره ابن مالك في هذه المسألة، ثم بين الرأي الراجح فيها، فقال: ((وأجاز أبو بكر ابن الأنباري[٣] أن يرفع نعت المنادى المضموم إذا كان مضافًا، نحو: يا زيد صاحبنا، وهو غير جائز لاستلزامه تفضيل فرع على الأصل؛ وذلك أنّ المضاف لو كان منادى لم يكن بد من نصبه، فلو جوز رفع نعته مضافًا لزم إعطاء المضاف في التبعية تفضيلًا على المضاف في الاستقلال))[٤].

بهذا القول يرد ابن مالك على أبي بكر ابن الأنباري الذي يرى جواز رفع نعت المنادى المضموم إذا كان مضافًا، وابن الأنباري بهذا الرأي يخالف مذهب الخليل وسيبويه، ومن سار على مذهبهما من النّحاة، إذ يرون وجوب نصب نعت المنادى المضموم إذا كان مضافًا.

ثم بين ابن مالك أنّ القول بجواز رفع نعت المنادى المضموم إذا كان مضافًا يستلزم تفضيل الفرع على الأصل، أي: تفضيل التابع، هو الفرع على المنادى المضاف في الاستقلال وهو الأصل؛ وذلك لأنّنا لو وضعنا المضاف في محل المنادى، وقلنا: يا صاحبنا، لكان واجب النصب؛ لأنّه منادى مضاف، والمنادى المضاف واجب النصب سواء كانت الإضافة محضة وهي الخالصة من شائبة الانفصال أم غير محضة، وهي إضافة الوصف لمعموله[٥]، وأرى أنّ النصب هنا أي: في نصب نعت المنادى المضاف مراعاة للمعنى، ومراعاة المعنى هنا يشاكل ما يدور في المنادى والنداء بشكل عام.

---

(١) الكتاب: ١٨٤/٢.

(٢) نسب أبو حيان في الارتشاف هذا الرأي إلى الكسائي والفرّاء وأبي عبد الله الطوال وابن الأنباري، إذ قال: ((وأجاز الكسائي، والفرّاء، وأبو عبد الله الطوال، وتبعهم ابن الأنباري، الرفع في نعت المضاف إضافة محضة)). ارتشاف الضرب: ٢١٩٨/٤، في حين اكتفى ابن مالك بذكر ابن الأنباري في نسبته. يُنظر: شرح التسهيل: ٤٠٣/٣.

(٣) ابن الأنباري: مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد الإمام أبو بكر الأنباري النحوي اللغوي، المتوفى سنة ثمان وثلاثمائة، وقيل سبعة وعشرين وثلاثمائة، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظًا، أملى كتبًا كثير منها: غريب الحديث، الهاءات، والأضداد، الواضح في النحو وغيرها. وفيات الأعيان: ٣٤١/٤-٣٤٢.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل: ٤٠٣/٣.

(٥) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٢١/٤.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

هذا الدليل الأول الذي اعتمده ابن مالك في رده على ابن الأنباري وهو امتناع تفضيل الفرع على الأصل، وقد استند فيه على القياس.

وهناك دليل آخر ساقه ابن مالك في رده على ابن الأنباري معتمدًا فيه على السماع، إذ قال: ((قال سيبويه، قلت: يعني الخليل: أفرأيت قول العرب كلهم[١]:

أزيـــد أخـــا ورقـــاء إن كنـــت ثائـــرًا *** فقـــد عرضـــت أحنـــاء حـــق فخاصـــم

لأي شيء لم يجز فيه الرفع؟ قال: لأنّ المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه... قلت: فقد تضمن سيبويه أنّ (أخا ورقاء) منصوب عند العرب كلهم، وأنّه لم يجز فيه الرفع))[٢].

وبهذا الدليل السماعي عن سيبويه والخليل، يؤكد ابن مالك وجوب نصب الصفة (النعت)؛ لأنّها مضافة، ولا يجوز بأي حال رفع هذه الصفة (التابع)؛ لأنّ المنادى إذا وصف بالمضاف لم يكن فيه إلّا النصب، وذلك من قبل أنّ الصفة من تمام الموصوف؛ لأنّها مخصصة للموصوف موضحة له، فيطبق عليه، فكما لم يكن في المنادى إذا كان مضافًا إلّا النصب، نحو: يا غلامَ زيد، كذلك لا يكون في صفة المنادى إذا كانت مضافة إلّا النصب مثله، كقول: يا زيد أخانا، ولم تجز القول: يا زيد أخونا، فيرفع حملًا على اللفظ، كما يفعل في المفرد إذ يقال: يا زيدُ العاقلُ[٣].

إنّ كل هذه الأدلة تعد من الأدلة القوية الراجحة في القياس والسماع فيما يتعلق بمراعاة الأصول، ورأي ابن مالك أرجح هنا من رأي ابن الأنباري.

المبحث الثاني: الانحطاط بالنقص:

إنّ النقص من خصائص الفرع التي جعلته ينحط عن الأصل، قال أبو حيّان التوحيدي:((وسمعت أبا عابد الكرخي صالح بن علي يقول: النثر أصل الكلام، والنظم فرعه، والأصل أشرف من الفرع، والفرع أنقص من الأصل، لكن لكل واحد منهما زائنات وشائنات))[٤].

(١) لم أعثر على قائله، وهو من شواهد الكتاب: ١٨٣/٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٥٣٩/١، شرح المفصل: ٤/٢.

(٢) شرح التسهيل: ٤٠٣/٣.

(٣) يُنظر: شرح المفصل: ٤/٢.

(٤) الإمتاع والمؤانسة: ١٣٢/٢.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

وقد ذكر ابن مالك مجموعة من النصوص التي وردت في شرح التسهيل، منها: كلامه وخلافه مع النحويين، نجد أنّ ابن مالك احتج بها بإجماع العرب، استدلاله على ما زعمه ابن برهان من أنّ صفة اسم (لا) لا ترفع إلّا إذا كان الموصوف مركبًا مع (لا)، فرفعها دليل على حذفها[١]، إذ إن الاصل في عمل الحرف بلا شرط أو قيد وبما أن (لا) قُيّدت بشروط حتى تكون عاملة، استدل على نقصانها، وفيها ابن مالك: ((وزعم ابن برهان أنّ صفة اسم (لا) لا ترفع إلّا إذا كان الموصوف مركبًا مع (لا)، وأنّ رفعها دليل على إلغاء (لا)، وحمله على ذلك أنّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، والاسم المنصوب لا عمل للابتداء فيه، فلا عمل له في صفته، والاسم المبني على الفتح إن نصب صفته دلّ ذلك عنده على الإعمال، وإن رفعت دلّ ذلك عنده على الإلغاء، وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأنّ إعمال (لا) المشار إليها عند استكمال شروطها جائز بإجماع العرب، والحكم عليها بالإلغاء دون نقصان الشروط بما لا نظير له، وقوله: (لا عمل للابتداء في الاسم المنصوب) غير مسلم بل له عمل في موضعه، كما له بإجماع عمل في موضع المجرور بمن في نحو: ل من رجل في الدار؟ فصح ما قلنا، وبطل ما ادعاه))[٢].

وجاء رد ابن مالك في خلافه مع ابن برهان من شقين: الأول، قوله: أنّ رفع صفة اسم (لا) دليل على إلغاء (لا) عن العمل.

والثاني، قوله: لا عمل للابتداء في الاسم المنصوب.

وما جاء عند ابن برهان في هذا قوله: ((إذا قلت: لا رجلُ فاضلٌ عندك، فقد ألغيت (لا) وهي وما بني معها في موضع اسم مبتدأ، وخبرها مرتفع بما ارتفع به خبر المبتدأ؛ لأنّ العامل في الصفة يعلم انتصاب النكرة وأنّ العامل فيهما واحد، وذلك (لا) ليس غير، ولذلك لا أقول: لا رجلَ فاضلًا وغلامٌ، و: لا رجلَ فاضلٌ وغلامًا، فأعطف صفة على صفة، يختلف اعرابها، فإذا قلت: لا رجلَ ظريفًا عندك، فقد بطل بناء (لا) مع النكرة وتجردت للعمل، لامتناع كون ثلاثة أشياء كشيء واحد، وقد بنيت الصفة مع الموصوف، وإنما قالوا ذلك ليدلوا على أنّ الصفة كجزء من الموصوف، فصارت أحوال (لا) ثلاثًا، حاله بناء ولا عمل، وحالة عمل ولا بناء، وحالة بناء وعمل معًا))[٣].

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل: ٢/٢٥٤، ارتشاف الضرب: ٣/١٣١٢.

(٢) شرح التسهيل: ٢/٦٩.

(٣) شرح اللمع: ١/٩٠.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

فيتضح بها شبهة ابن برهان الذي يرى أنّ عامل الصفة عامل الموصوف، والموصوف لا عمل للابتداء فيه، فلا عمل له في صفته، والاسم المبني على الفتح إن نصبت صفته دلّ ذلك على الإعمال، وإن رفعت دلّ عنده على الإلغاء(١).

ويرى ابن مالك أنّ ما ذهب إليه ابن برهان غير صحيح، مستدلًا بدليل موافقة الإجماع، إذ إنّ من المجمع عليه(٢)، عند العرب إعمال (لا) النافية عند استكمال شروطها(٣)، والحكم عليها بالإلغاء دون نقص أي شرط من الشروط المتفق عليها يعده ابن مالك لا نظير له في كلام العرب إذ لا توجد أداة من الأدوات العاملة وهي مستوفية شروط إعمالها وتُلغى عن العمل لغير سبب.

ويظهر النقص عند ابن مالك في شرحه في محذوف اللام مع التثنية يتناول المنقوص العرفي المنون في غير النصب، والأسماء الستة، واسمًا واستًا، وابنًا، وبدًا، ودمًا، وفمًا، وجرًا، وغدًا، وظبة، وسنة ونحو ذلك، والذي يتم منها في الإضافة المنقوص العرفي، وأب، وأخ، وهم في أكثر الكلام وهن في لغة بعض العرب، ومن التزم النقص في الإفراد التزمه في التثنية، وعلى ذلك قيل: أبان وأخان، ومنه قول رجل من طيء:

إذا كنت تهوى الحمد والمجد مولعا ... بأفعال ذي عني فلست براشد

ولست وإن أعيا أباك مجادة ... إذا لم ترم ما أسلفناه بجاحِد

وكذلك نلحظ هذه السمة عند ابن مالك، أنّ من العرب من قصر يدًا، ودمًا، وفمًا، فعلى ذلك قيل في التثنية: يديان، ودميان، وفميان، وفموان، وذكر المشهور في تثنية ذات: ذواتا بالرد إلى الأصل، وقد ثنى على لفظه بالنقص فقيل ذاتا(٤)، قال الراجز(٥):

يا دار سلمى بين ذاتي عود

(١) يُنظر: المساعد: ١/٣٤٩، تعليق الفرائد: ٤/١٢٣.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٢/٢٧٤، المقتضب: ٤/٣٥٧، شرح المفصل: ٢/١٠٠.

(٣) شروط إعمال لا النافية: ((أن تكون نافية، وأن يكون المنفي الجنس، وأن يكون نفيه نصًا، وأن لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة متصلًا بها، وأن يكون خبرها أيضًا نكرة). أوضح المسالك: ٢/٥– ٦، مغني اللبيب: ١/٢٣٧ وما بعدها.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل: ١/١٠٤.

(٥) الرجز لبعض السعديين في لسان العرب (عوج)، وبلا نسبة في الدرر: ١/١٣٩.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

ويظهر النقص كذلك في (دون) التي هي مثل حيث في ندور التجرد عن الظرفية، نحو قولك: جلست دونَ كذا، وزيد دون عمرو قدرا.

ويذكر ابن مالك قول سيبويه: ((وأما دونك فإنّه لا يرفع أبدًا، وإن قلت هو دونك في الشرف؛ لأنّ هذا هو إنّما هو مثل يعني أنّه حين أريد به الانحطاط من علو الشرف تلازمه الظرفية؛ لأنّ استعماله بذلك المعنى مثل استعماله في المكان الأدنى، وقد جاء المقصود به المكان خاليًا عن الظرفية، وذلك نادر))[١]، كقول الشاعر[٢]: بالرفع

ألم تـــــريا اني حيـــــث حقيقـــــتي *** وباشـرت حـد المـوتِ والمـوت دونهـا

ويظهر النقص في مسألة الإعراب بالحروف، إذ استوفت الأسماء الستة الإعراب، كل في موضعه[٣]: الـواو في الرفـع، والألـف في النصـب، واليـاء في الجـر، ونقصـها المثـنى وجمـع المـذكر السـالم، فلـم تقـع في مواضعها[٤]، فالمثنى بالألف رفعًا، بالياء نصبًا وجرًا، ونقص الواو، والجمع بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا، ونقص الألف.

وهذا يعضد سمة النقص التي خلعها النّحاة على الفروع، فالمثنى والجمع فرع عن المفرد[٥]، ومن ثم نقصا شيئًا من مستحقاتها، أما الأسماء الستة فلم ينقص منها شيء؛ لأنّها مفرد، والمفرد أصل.

ويمكن القول: أنّ الانحطاط بالنقص يلحظ في جمع المؤنث السالم، فإنّه لم يستوف حركاته جميعها إذ نقص الفتحة، ولم تقع حركاته في مواضعها، فالكسرة جاءت للنصب والجر، كذلك؛ لأنّ الجمع فرع المفرد.

وكذلك نلحظ هذه السمة في الأسماء الممنوعة من الصرف؛ لأنّها فروع على الاسم المنصرف[٦]، ومن ثم نقصت الكسر والتنوين.

---

(١) شرح التسهيل: ٢/١٦١.

(٢) البيت لموسى بن جابر في الدرر: ٣/١٣٠، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٣٧١، وهو من شواهد شرح شذور الذهب: ١٠٦، همع الهوامع: ١/٢١٣، التصريح: ١/٢٩٠.

(٣) يُنظر: شرح المفصل: ١/٥٢.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: ١/٧٠.

(٥) يُنظر: شرح الرضي: ١/٩٣.

(٦) يُنظر: المقتصد: ١/١٧٠، أسرار العربية: ٣٠٨.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

ويظهر النقص في الألفاظ الأعجمية، إذ هي فرع على الألفاظ العربية[١]، لذا أباح النحاة التصرف بها بالنقص، انطلاقًا من أنّ الفرع ينحط عن الأصل، وكون هذه الألفاظ فروعًا وليست أصولًا.

ومن مسائل انحطاط الفرع عن الأصل مسألة عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، فأوجبوا تقديم الخبر والمفعول به إذا كان فيه ضمير يعود على المبتدأ أو الفاعل كما في: في الدار صاحبها، وكقوله تعالى: ((أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا)) [٢]، ((وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ))[٣]، وكذلك في الحروف المشبهة بالفعل إذ عملت هذه الأحرف الخمسة التي هي إنّ وأخواتها، بسبب شبهها بالفعل من جهة المعنى، إذ إنّ معاني هذه الأحرف تشبه معاني هذه الأفعال من حيث تطلبها أو اختصاصها بالأسماء[٤]، وطلبها وطلبها الجزأين مثل كان وأخواتها[٥]، والمخالفة هنا ليست عملاً –قد يظن البعض أنّ (إن) أعملت بالمخالفة، وهو خلط بين اختلاف العمل وبين المخالفة عاملاً–

والشبه الثاني من حيث اللفظ[٦]، إذ أنّها تشترك مع الفعل من حيث عدد الحروف، والبناء على الفتح[٧]، ولحاق كاف نون الوقاية[٨].

ولم يعتد ابن مالك بوجهين آخرين من المشابهة وهي المشابهة بسكون الوسط وفتح الآخر، واتصال ضمائر النصب بها.

وبعد أن بيّن ابن مالك سبب إعمال هذه الأحرف، تطرق إلى عملها النصب في المبتدأ ورفعها الخبر، وهذا العمل كما قلنا عكس (كان الناقصة)، والسبب في هذا ما ذكره ابن مالك بقوله: ((إنّ هذه الأحرف لما

(١) يُنظر: الكتاب: ٣٠١/٣، المقتضب: ٣١٥/٣، شرح المفصل: ٦٦/١.

(٢) سورة مُحَمَّد من الآية: ٢٤.

(٣) سورة البقرة من الآية: ١٢٤.

(٤) يُنظر: المقتضب: ١٠٨/٤، شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٢/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٢٢/١.

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٣١/٤.

(٦) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٧٨/١.

(٧) يُنظر: الأصول في النحو: ٢٣٠/١، شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٢/١.

(٨) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٧٨/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: /٤٢٣.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

كانت فروع (كان) في عمل الرفع والنصب، قدم معهن عمل النصب على الرفع تنبيهًا على الفرعية؛ لأنّ الأصل تقديم الرفع))[١].

إذن لما أشبهت هذه الأحرف الفعل، وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبهًا بالفاعل، والمنصوب مشبهًا بالمفعول، إلّا أنّ المنصوب ها هنا قدم على المرفوع؛ لأنّ عمل (إن) فرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فألزموا الفرع الفرع، أو لأنّ هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظًا ومعنىً، ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنّها (حروف) أشبهت الأفعال، وليست أفعالًا[٢].

((أو لأنّه لما وجب رفع أحدهما تشبيهًا بالعمدة، ونصب أحدهما تشبيهًا بالفضلة، كان أشبهها بالعمدة الخبر؛ لأنّ هذه الحروف إنّما دخلت لتوكيد الخبر أو تمنيه أو ترجيه أو التشبيه به، فصارت الأسماء كأنّها غير مقصودة، فلما رفع الخبر تشبيهًا بالعمدة، نصب الاسم تشبيهًا بالفضلات))[٣].

وقد اعتمد ابن مالك على دليل مراعاة الأصل بتقديم الأصول على الفروع، أو (حط الفروع عن منزلة الأصول)، فلما كان عمل الفعل الأصلي هو رفع الفاعل، ونصب المفعول، جُعل عمل (إنّ وأخواتها) التي هي فرع للفعل في العمل، بأن قدم على الفاعل فرع، وتقديم الفاعل أصل، فكان رتبة الفاعل متقدمة على المفعول: وهو دليل قوي في تسويغ وجوب تقديم المنصوب على المرفوع في باب إنّ وأخواتها.

وهذا مشعر أنّ الخبر والمفعول به أقل رتبة من المبتدأ والفاعل.

المبحث الثالث: الانحطاط بالاحتياج:

المقصود بالاحتياج هنا، هو احتياج الفرع إلى الأصل، وقد ذكر ابن مالك ذلك في باب: (الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر)، وقد استدل على ذلك بكلام سيبويه في قوله باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل، وذلك أن حسبت بمنزلة كان، إنّما تدخلان على المبتدأ والمبني عليه، فيكونان في الاحتياج على حال، فنلاحظ أنك لا تقتصر على الاسم الذي بعدهما، كما لا تقتصر عليه مبتدأ، فالمنصوبان بعد

(١) شرح التسهيل: ٨/٢، وقد تقدم ذكره.

(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٧٨/١.

(٣) شرح جمل الزجاجي: ٤٢٤/١.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

حسب بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان في احتياجهما إلى المرفوع والمنصوب، فكما لا يقتصر على ليس وكان دون المرفوع والمنصوب، لا يقتصر على حسب مرفوعهما دون المنصوبين[١].

ويعضّد سمة الاحتياج في الفرع ما تتوافر عليه بعض الحدود والتعريفات التي وضعها النّحاة للأصل والفرع، يقول الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) في حد الأصل: ((هو في اللغة عبارة عما يُفْتَقَر إليه ولا يَفْتَقِر هو إلى غيره))[٢]، ويمكن أن يكون المقصود بالاحتياج: احتياج الفرع إلى شيء آخر غير الأصل، ومن ذلك حين عللوا الابتداء بالرفع دون النصب في باب الاشتغال للاسم المشتغل عنه، قال الرضي: ((ثم اعلم أنّ المصنف ابتدأ بما يُختار رفعه؛ لأنّ الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى حذف عامل، فقال: (يختار الرفع بالابتداء) فبين بقوله (بالابتداء) عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن أنّ رافعه فعل كما أن ناصبة إذا نصب فعل))[٣].

وتظهر سمة الاحتياج في الفرع وانحطاطه عن الأصل في كلام ابن مالك في (باب الموصول)، فإنّ الجملة الموصول بها الافتقار إليها كائن أبدًا عند ذكر الموصول، وإذا وقع موقعها ظرف أو حرف جر وجب تعليقه بفعل مسند إلى ضمير الموصول، وإذا وقعت الصلة صفة موصولًا بها الألف واللام يجب تأويلها بفعل، ولذلك تعمل حينئذ ماضية المعنى وحاضرته ومستقبله، وذكر ابن مالك في شرحه قوله (أو مؤولة) إشارة إلى أنّها إن لم تقع صلة فلا تعمل إلّا في حضور أو استقبال، وإلى الصفة والظرف وحرف الجر[٤].

والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة، وذلك غير لازم؛ لأنّ الموصول قد يراد به تعظيم فتبهم صلته كقول الشاعر[٥]:

فإن استطع أغلب وإن يغلب الهوى *** فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه

ومثله قوله عزّ وجلّ: ﴿ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[٦].

(١) يُنظر: شرح التسهيل: ٢/٥.
(٢) التعريفات: ٢٢.
(٣) شرح الرضي: ١/٤٥١.
(٤) يُنظر: شرح التسهيل: ١/١٨٢.
(٥) البيت لابن ميادة في ديوانه: ٧٣، الأغاني: ٢/٢٦٥، وهو من شواهد الدرر: ١/٢٧٧، همع الهوامع: ١/٨٥.
(٦) سورة طه من الآية: ٧٨.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

ويمكن القول: إنّ الأصل يستغني عن القرينة، أما الفرع فيحتاج إليها.

وخلاصة القول أنّ الاحتياج نوعان:

- احتياج ما يتوقف إليه لبيان معنى الكلمة، كالأسماء الموصولة فهي محتاجة إلى جملة كي يُفهم معناها، والإبهام في أسماء الإشارة جعلتها مبنية.
- واحتاج إلى ما يفتقر إليه من بيان إعرابه كما في المنصوبات.

الانحطاط بقلة التصرف:

من الخصائص المميزة للفرع أنّه أقل تصرفًا من الأصل، ويظهر ذلك في حديث ابن مالك عن الظروف المكانية العادمة التصرف، ومن هذه الظروف نذكر (فوق وتحت)، وقد نصّ على ذلك الأخفش بقوله: ((اعلم أنّ العرب تقول: فوقك رأسك، فينصبون الفوق؛ لأنّهم لم يستعملوه إلّا ظرفًا، ثم قال: وتقول تحتك رجلاك لا يختلفون في نصب التحت))[(١)]، وقد جاء جر فوق بعلى في قول أبي صخر الهذلي[(٢)]:

فأقسم بالله الذي اهتز عرشه *** على فوق سبع لا أعلمه بطلا

وأيضًا من الظروف غير المتصرفة (عند) فابن مالك يذكر أنّها لا تستعمل إلّا مضافة، ولا يفارقها النصب على الظرفية إلّا مجرورًا بمن، وهي لبيان كون مظروفها حاضرًا حسًا أو معنى[(٣)]، وقد اجتمع الحضور الحسي والمعنوي في قوله تعالى: ﴿ قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾[(٤)].

(١) شرح التسهيل: ١٦١/٢.

(٢) البيت لأبي صخر الهذلي في ديوانه: ١١٣، وهو من شواهد الدرر: ١١٦/٣، همع الهوامع: ٢١٠/١.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل: ١٦١/٢.

(٤) سورة النمل من الآية: ٤٠.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

وقد ينحط الفرع عن الأصل بعدم التصرف؛ وذلك في امتناع الأفعال الناقصة من الحذف، فهذه الأفعال فروع لـ(كان) التي هي أم الباب[١]، وأصلية (كان) في هذا الباب منحتها حق التصرف، لذا فهي تحذف في بعض المواضع، أما بقية أفعال الباب لا تحذف، فهي تُعدُّ فرعًا عند (كان)، قال الشاعر[٢]:

قد قيل ذلك إن حقًا وإن كذبًا *** فما اعتذارك من قول إذا قيلا

أي: (إن كان حقًا)، إذ حذفت كان) مع اسمها[٣].

ومن ظروف المكان أيضًا التي نجدها في شرح ابن مالك القليلة التصرف الملازمة للإضافة حوال وتثنيته، وحول وتثنيته وجمعه، فالأول كقول الشاعر[٤]:

أهدموا بيتك لا أبا لكا *** وأنا أمشي الدألي حولكا

والثاني كقول النبي -ﷺ-: ((حوالينا ولا علينا))، والثالث كقوله تعالى: ((فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ))[٥]، والرابع كقول الراجز[٦]:

يا إبلي ما ذامه فتأبَيَه *** ماءٌ رواء ونصّي حوْليَه

والخامس كقول امرئ القيس[٧]:

فقالت سباك الله إنّك فاضحي *** ألست ترى السُّمّار والناس أحوالي

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٩٧/٧.

(٢) قائله النعمان بن المنذر ملك العرب، وقد أصبح مثلًا يضرب به عند انتشار قول باطل يصعب تصديقه، يُنظر: مجمع الأمثال: ٢١٧، وهو من شواهد شرح ابن عقيل: ٢١٣/١، الدرر: ٨٩/٣.

(٣) المفصل: ٧٣.

(٤) الرجز لضب في الحيوان: ١٢٨/٦، الدرر: ١١٩/١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة: ١٣٠٩، وهو من شواهد الكتاب: ٣٥١/١، همع الهوامع: ٤١/١، ١٤٥.

(٥) سورة البقرة من الآية: ١٧.

(٦) الرجز لزفيان السعدي في ديوانه: ١٠٠، وهو من شواهد الخصائص: ٣٣٤/١، لسان العرب: ٣٥٩/٥، الدرر: ٨٩/٣، ٨٩/٣، همع الهوامع: ٢٠١/١، ديوان الأدب: ٤٧/٤.

(٧) البيت لامرئ القيس في ديوانه: ٣١، وهو من شواهد الدرر: ٩٠/٣، لسان العرب: ١٨٧/١١، وبلا نسبة في همع الهوامع: ٢٠١/١.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

يتضح من هذا العرض أنّ الإنحطاط بصفة عامة، سواء أكان بالضعف أم بالنقص أم بالاحتياج أم بقلة التصرف وعدمه هو من الخصائص الملازمة للفرع، ويقف الأصل على الطرف النقيض من ذلك، فيكون قويًا، وتامًا، وغير محتاج، ويتصرف بحرية أكثر من الفرع.

وهذه الخصائص جعلت النّحاة ينظرون إلى أنّ الأصل أولى من الفرع، ومن ثم فإنّ النحوي إذا تردد بين حكمين لمسألة ما، فإنّه سيختار حكم الأصل؛ لأنّه أولى.

ومن هنا نخلص إلى أنّ الفرع المنحط عن الأصل لا يكون فقط في الأحكام النحوية بل يأتي كذلك في الكلمة نفسها، فيؤثر في ذاتها فيجعلها قليلة التصرف، أو جامدة بالنظر إلى نظرائها من الكلمات الأخرى.

الخاتمة:

تُعدّ مسألة الاصل والفرع من المسائل التي أُدخِلت عليها معايير المفاضلة من ارتفاع وانحطاط، وأُلزِمت بقوانين شأنها في هذا شأن كثير من القواعد والنحوية، ومفاهيم يُعرَف بها الفرع من الاصل.

فالانحطاط بالضعف يكون في العوامل أكثر من المعمولات، وكان ابن مالك يرجح ما يراه مناسباً مع مذهبه النحوي، ويردّ على النحويين فيما لو كان الخلاف موجوداً، كردّه على الأخفش في مسألة دخول اللام على معمول الخبر.

أما الانحطاط بالنقص فعلى الرغم من أخذ عموم الفرع حكم الاصل لكنه يبقى أقل مرتبة منه، وابن مالك كان حريصاً في بيان هذا المعيار، كما في تركيب الاسم مع (لا) النافية للجنس، فإنّ ضعف التركيب أدى به إلى البناء.

أما الانحطاط بالاحتياج، فقد ظهر جلياً في الحدود والتعريفات النحوية، ولعل أشهر لفظة كانت تدل على الاحتياج لفظة الافتقار، وكما هو معلوم النظر إلى كون الفرع محتاجاً هو بالنظر إلى الأصل، وأغلب بناء الاسم هو بالاحتياج، كما في الاسماء الموصولة.

المصادر والمراجع:

١- إرتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان مُحَمَّد، ط١ مكتبة الخانجي بالقاهرة – مصر ١٤١٨هـ – ١٩٩٨.

٢- أسرار العربية، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: مُحَمَّد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٧م.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

٣- الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، و. إبراهيم السعافين، وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

٤- الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي (ت ٤١٢هـ)، ضبط وتصحيح: أحمد أمين، وأحمد الزين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٩م.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري أبي مُحَمَّد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمود مصطفى حلاوي، ط١ ، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .

٧- التعريفات، للشريف علي بن مُحَمَّد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ)، ط١ مطبعة إحياء التراث العربي بيروت – لبنان ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.

٨- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٧هـ) تحقيق: د. مُحَمَّد عبد الرحمن المفدى، ط١ بيروت ١٤١٨ هـ .

٩- التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق : د. عوض بن حمد الفوزي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ومطبعة الحسني، جسر رياض ١٤١٠هـ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٠م ، ١٩٩٦م .

١٠- جمهرة اللغة ، أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن بن دريد(ت٣٢١هـ) ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي ، ط١ دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٧م .

١١- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ) ، تحقيق: فخر الدين قباوة ، ومُحَمَّد نديم فاضل ، ط١ دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

١٢- الحيوان، لعمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت٢٥٥هـ)، ط٢ دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٤ هـ.

١٣- الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان ابن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: د. مُحَمَّد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية بغداد (١٩٩٠م) .

١٤- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، أحمد بن الأمين الشنقيطي(ت١٣٣١هـ) ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، ط١ دار البحوث العلمية ، الكويت ١٩٨١م .

١٥- ديوان ابن ميادة، تحقيق: سلمان داود القره غولي، وجبار تعبان جاسم، ط١ مطبعة الآداب، . النجف ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

١٦- ديوان أبي صخر الهذلي، بشرح مُحَمَّد بن حبيب، تحقيق : د . نعمان مُحَمَّد أمين طه ، ط٢ دار المعارف ١٩٧٧ م .

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

١٧- ديوان الادب أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت: ٣٥٠هـ)، تح: دكتور أحمد مختار عمر، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، سنة: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

١٨- ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي(ت٨٠ق هـ) ، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م .

١٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، ط١٤، مطبعة السعادة، مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٢٠- شرح التسهيل، لجمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور بدون المختون، ط١ دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - مصر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢١- شرح التصريح على التوضيح- خالد بن عبد الله الأزهري(ت٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية-عيسى البابي الحلبي، لا ت.

٢٢- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، مُحَمَّد بن الحسن الرضي الاستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: مُحَمَّد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٢٣- شرح اللمع، صنفه ابن برهان العكبري، الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي، تحقيق: د. فائز فارس ، ط١ مطابع الكويت تايمز التجارية ، الكويت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٢٤- شرح المفصل، لابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٣٦هـ) ، عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المتنبي- القاهرة، لا ت.

٢٥- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت ٦٠٩هـ)، تحقيق: الدكتورة سلوى مُحَمَّد عرب، طبعة معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى ١٤١٩هـ .

٢٦- شرح ديوان الحماسة، أبو على أحمد بن مُحَمَّد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: ٤٢١ هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٧- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي مُحَمَّد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، ط٦ مطبعة السعادة، مصر ١٩٥٣م.

٢٨- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام مُحَمَّد هارون، ط١ بيروت، دار الجيل، لا ت.

٢٩- لأصول في النحو، أبو بكر مُحَمَّد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

٣٠- المساعد على تسهيل الفوائد، الإمام بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق: د. مُحَمَّد كامل بركات، مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي، مكة المكرمة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;2/ (2022-2023)

٣١- معاني القرآن، تأليف: أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)،تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، و مُحَمَّد علي النجار، دار السرور، لا ت.

٣٢- المقتصد في شرح الإيضاح، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.

٣٣- المقتضب، لأبي العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرد، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٣٤- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمريّ أبي الحجاج يوسف بن سليمان ابن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمريّ (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط١ منشورات معهد المخطوطات، الكويت ١٤٠٧ هـ 1987 - م .

٣٥- همع الهوامع في شرح الجوامع، تأليف: الإمام جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر لا ت.

Doi:10.37940/RJIS.2023.1.2.3